جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

امتحان مقياس التوجهات النقدية والمالية المعاصرة
السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي

➢ الاجوبة:

✓ **أولا**: تعريف المفاهيم الاتية: (**05نقاط/ 01نقطة لكل تعريف**)

1. **السياسة النقدية غير التقليدية** : يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية :حسب الأهداف المراد تحقيقها، وحسب الأدوات المستخدمة.

.أ–**تعريف السياسة النقدية غير التقليدية حسب الأهداف**: تعرف السياسة النقدية غير التقليدية على أنها مجموعة الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة، وهذا يعني ان السياسة النقدية غير التقليدية تقوم على أساس استهداف متغير اقتصادي حقيقي محدد كالنمو الاقتصادي، التشغيل وغيره من المتغيرات الأخرى.

.ب–**تعريف السياسة النقدية غير التقليدية حسب الأدوات المستخدمة** : هي سياسة نقدية يتم اللجوء اليها وقت الأزمات وتقوم على تنفيذ تسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة في أسواق الاوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، بهدف دعم القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية. كما يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية على انها قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان، مع سهولة حصوله على الأموال عن طريق اصدار سندات الحكومة بلا قيود وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد. وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية غير التقليدية هي مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي يقوم بها البنك المركزي في ظروف استثنائية الهدف منها تقديم تسهيلات ائتمانية وكمية وتدخلات في العملة والأسواق المالية.

2. **الانضباط المالي** : يأخذ احد التعاريف الاتية :

يعرف الإنضباط المالي على أنه قدرة الحكومة على المحافظة على صحة عملياتها المالية وسلامتها على المدى البعيد. كما عرف الإنضباط المالي على أنه القدرة على إدارة النفقات والإيرادات المالية بنحو دقيق وبطريقة تستجيب للمستهدفات المالية الموضوعة بما فيها مؤشرات الميزانية المعلنة، وضمن الخطط الإقتصادية المتوسطة وطويلة المدى. كما يعرف الإنضباط المالي بأنه مجموعة من القواعد التي تسترشد بها الحكومة للعمل على تحديد الإنفاق العام بما يتلائم مع الإيرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الإستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي.

و يمكن تعريف الإنضباط المالي بأنه سياسة مالية تمتد لعدة سنوات من خلال وضع خطط مالية منضبطة وبناء الموازنات على أساس كمية الموارد المتوفرة والمتوقع الحصول عليها ، مما يؤدي إلى كبح الافراط في الإنفاق العام وتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية والابتعاد عن الاقتراض، وبالتالي كبح العجز على المدى البعيد وتحقيق فائض في الميزانية الذي يعتبر شكلا من أشكال الادخار الامر يسهم في تحقيق الأهداف الإقتصادية والتنموية المرجوة.

3. **صناديق الثروة السيادية** :هناك :عدة تعاريف من بينها :أنها صناديق استثمارية تملكها الحكومات التي لها فوائض كبيرة في موازنتها، للاستثمار في الأسواق الدولية». كذلك هي صناديق استثمارية تتميز بطبيعة خاصة، تنشئها الحكومات للحفاظ على الفوائض المالية وتوظيفها في استثمارات طويلة الأجل.

.–وتعرف أيضا بأنها: «صناديق مكلفة بإدارة الاحتياطات الدولية لحكومات الدول التي لديها مدخرات تفوق القدرة الاستيعابية لاقتصاداتها، مما يتطلب سياسة استثمارية تمكنها من تنويع أصولها وامتلاك أصول مالية أجنبية.« و تعرف الصناديق السيادية أيضا بأنها: «عبارة عن فوائض الأموال أو المداخيل المالية لبعض الدول، وهي الاحتياطات المالية في البنوك المركزية والتي توجد في الدول الغنية..

4. **الموازنة الصفرية** : عرفها Phyrr " بأنها عملية تخطيط وموازنة والتي تتطلب من كل مدير أن يبرر مطلب موازنته الإجمالي بالتفصيل من نقطة الأساس (لذا فإنها أساس صفري،) ويحول عبء الإثبات إلى كل مدير لكي يبرر ماذا يجب أن ينفق أية أموال على الإطلاق، إن هذا المدخل يتطلب تحديد جميع الأنشطة ووصفها في مجموعات قرار، والتي يتم تقييمها عن طريق تحلي منتظم ثم ترتيبها طبقا لأهميتها.–أما مؤتمر الأمم المتحدة لدراسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية، والذي عقد في سبتمبر1967بالدانمرك، فقد عرف الأساس الصفري بأنه نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات.

5. **الاستدامة المالية** : يشير هاذا المصطلح إلى القدرة على خدمة الدين العام في الأجل الطويل والأجل المتوسط دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط شديدة على أوضاع المالية العامة، مثل الإضطرار إلى تخفيض الإنفاق بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام على بعض الأنشطة الحكومية ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الإستدامة المالية على أنها الحالة التي يكون فيها المقترض قادر على تسديد ديونه دون الحاجة إلى اتخاذ تعديلات جوهرية في هيكل الإيرادات والنفقات مستقبلا.

ملاحظة : يقبل أي تعريف له صلة بالمصطلح.

✓ **ثانيا: اهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المالية السلوكية : (04نقاط /0.5نقطة لكل حالة)**

ويمكن تلخيص أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور المالية السلوكية فيما يلي:

1.1.التحديات التي تواجه النظرية الاقتصادية التقليدية:

–النموذج التقليدي :يفتض أن الأفراد يتخذون قرارات مالية عقلانية ومتوازنة بناءً على معلومات كاملة (نظرية السوق الفعّال، نظرية المنفعة المتوقعة،) لكن في الواقع، كثيرا ما تكون قرارات الأفراد غير عقلانية وتتأثر بمشاعرهم وأحاسيسهم الشخصية.

–عدم التطابق مع الواقع :الكثير من الأبحاث أظهرت أن الأفراد لا يتصرفون كما يتوقع النموذج التقليدي؛ فهم يتأثرون بمشاعر مثل الخوف والجشع، وعوامل مثل الانحيازات المعرفية.

2.1.ظهور انحيازات معرفية وسلوكية في الأسواق المالية

–الانحيازات النفسية :مثل انحياز التأكيد (التأكيد على المعلومات التي تدعم آرائنا)، انحياز التفاؤل، انحياز الاستمرارية (التمسك بالقرارات القديمة رغم ظهور معلومات جديدة)، وغيرها من الانحيازات التي تؤثر على اتخاذ القرارات المالية.

–القرارات غير المنطقية :الكثير من الأفراد يتخذون قرارات استثمارية غير منطقية مثل بيع الأسهم الخاسرة مبكرا واحتفاظهم بالأسهم الرابحة لفترة طويلة (انحياز التفاؤل،) أو اتخاذ قرارات بناءًا على مشاعر مؤقتة.

3.1.تزايد أهمية النفسيات الفردية في إتخاذ القرارات المالية:

–العوامل النفسية :مثل الخوف، الطمع، والارتباك، التي تؤثر بشكل كبير على إتخاذ القرارات المالية، سواء كانت إستثمارية أو إستهلاكية.

–التأثير العاطفي :الأبحاث أظهرت أن العديد من الأفراد يتأثرون بحالاتهم النفسية والعاطفية عند اتخاذ قرارات مالية، وهو ما يتناقض مع الافتراضات التقليدية للقرار المالي العقلاني.

4.1التطور التكنولوجي والإعلامي

–وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي :أسهمت في زيادة التأثيرات النفسية على المستثمرين، حيث تؤثر الأخبار والمعلومات التي يتلقاها الأفراد على اختياراتهم المالية. أحيانًا تكون هذه المعلومات مغلوطة أو مشوهة.

–التداول الرقمي :أدى استخدام تطبيقات الهاتف والتداول عبر الإنترنت إلى تسريع اتخاذ القرارات المالية، مما يجعل الأفراد عرضة للقرارات السريعة والمبنية على إنفعالات.

5.1التجارب والأزمات المالية

–الأزمات المالية الكبرى :مثل أزمة 2008التي أظهرت تأثير العواطف الجماعية على أسواق المال، والعديد من الأفراد اتخذوا قرارات مالية غير عقلانية بسبب الخوف الجماعي أو الطمع الجماعي.

–سلوك الحشود :الأفراد في الأسواق الدالية غالبًا ما يتصرفون جماعيًا بناءً على ردود أفعال الآخرين، مما يؤدي إلى تقلبات مفرطة في الأسواق.

6.1..الاهتمام المتزايد بالعوامل النفسية في علم الاقتصاد:

–الدمج بين علم النفس والاقتصاد :مع تزايد اهتمام الباحثين في فهم العوامل النفسية والسلوكية، بدأ التكيز على دراسة التأثيرات النفسية التي تشوه القرارات المالية.

–الاقتصاد السلوكي :أدى الاهتمام المتزايد بهذا المجال إلى تطوير مفاهيم جديدة تسهم في تحسين فهم سلوك الأفراد في الأسواق المالية.

7.1.دور الخبرة الشخصية والمعتقدات الثقافية

–التجارب الشخصية :تؤثر تجارب الأفراد السابقة **(مثل تجارب الفشل أو النجاح في الاستثمار)**في القرارات المالية المستقبلية.

–المعتقدات الثقافية :تلعب المعتقدات والعادات المجتمعية دَورا في توجيه سلوك الأفراد المالي. فالمجتمعات قد تكون لها آراء معينة حول التوفير أو الاستهلاك أو الاستثمار بناءً على قيم ثقافية مختلفة.

8.1.التمويل الشخصي والاستشارات المالية

–التوجه نحو الاستشارات الشخصية :مع تزايد الوعي حول أهمية التخطيط الدالي الشخصي، بدأ الكثير من الأفراد يتجهون نحو الخبراء الماليين للحصول على نصائح. ولكن هذه النصائح غالبًا ما تتأثر بتوجهات المستشارين النفسية أيضا.

–التعليم المالي :ازدياد برامج التعليم المالي التي تساعد الأفراد على التعرف على تأثير العوامل النفسية على قراراتهم.

✓ **ثالثا**: تتمثل **أهم الايجابيات والسلبيات المستخلصة من تقييم سياسة حرب العملات** في : **(04نقاط / 02نقطة لكل حالة)**

1–الايجابيات :

أ– إذا كانت الدول المتقدمة منسجمة مع نفسها باختيار أسعار فائدة منخفضة فالدول النامية ليست مجبره على هذا الاختيار الذي يضر بمصالحها وعليها ربط عملاتها بسلة من العملات تتحدد أهميتها النسبية في ضوء أهمية شركائها التجاريين.

ب– تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل صادراته أكثر تنافسية لأنها تصبح اقل كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب وبالتالي تحفز وتنشط اقتصاده بعيدا عن الركود.

ج– تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل وارداته من الخارج أكثر كلفة وعليه يكون هناك تحول نحو شراء السلع المحلية الأمر الذي بدوره يخلق طلبا إضافيا يشجع الاستثمار ويحفز الاقتصاد ، ويتعزز هذا التأثير إذا ما اتبعت الدولة سياسة توفير السيولة وتسهيل الائتمان وتخفيض سعر الفائدة.

د– تخفيض قيمة عملة بلد ما يساعد على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الداخل مستفيدة من كلف الانتاج المنخفضة بحكم ضعف قيمة العملة المحلية.

هـ– رغم أن الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متلقية للصدمات فقط إلا انه من المفيد الإشارة هنا انه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار ايجابية على موازنيها التجارية وذلك لانخفاض مرونات كل من صادراتها و وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الإنتاجي.

و– من تداعيات الأزمة المالية العالمية التحول من القطب الاقتصادي الواحد إلى اقتصاد متعدد الأقطاب ، بحيث أصبح هناك القطب الأميركي والقطب الصيني والقطب الأوروبي.

2–السلبيات :

أ– إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل ، وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي.

ب- إن التسابق في التخفيض التنافسي لأسعار صرف العملات سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب ، مما يسبب أزمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصاديات الدول ، وهذا الذي ينادي به مجموعة من الاقتصاديين (العودة إلى نظام المعدنين.

ج- إن لسياسة حرب العملات مخاطر كبيرة جداً ، فالفوضى التي نشهدها في تقلبات أسعار العملات عالمياً تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالمياً ، كما أن هذه الحرب تؤثر بالتأكيد على القطاع المصرفي العالمي ويخشى مع استمرارها من الوقوع في أزمة مصرفية مالية جديدة.

د- كذلك تؤثر حرب العملات على أسس التبادل التجاري العالمي ، وتخلق نوع من لجوء الكثير من الدول إلى السياسة الحمائية، وسيكون الضحايا الأساسيين لهذه الحرب الدول الفقيرة والنامية ، أما في الدولة الغنية فالطبقة المتوسطة والفقيرة هي التي ستدفع الثمن.

هـ- تؤدي حرب العملات إلى خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية ، وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجة للخلل بين العرض النقدي والسلعي وإيجاد خلل في أداء الأسواق المالية العالمية خاصة الناشئة منها من خلال تحول النقد المصدر إلى أموال ساخنة تجوب أسواق العالم للمضاربة وايجاد فقاعات اقتصادية في أسعار الأصول وسيادة المضاربات في الاقتصاد الدولي أكثر من الاستثمار.

✓ **رابعا:** تتمثل **أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربي:** (**03نقاط** .)

1-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2-تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية● :الشؤون الاقتصادية والمالية-.الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات-.الشؤون التعليمية والثقافية.-الشؤون الاجتماعية والصحية-.الشؤون الإعلامية والسياحية.-الشؤون التشريعية والإدارية.

4-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

✓ **خامسا:** تواجه الجزائر مجموعة من التحديات في ظل التغيرات العالمية المعاصرة، تتطلب هذه التحديات إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتمثل أهم التحديات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر في : (**04نقاط**)

1.الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات :يشكل الاقتصاد الجزائري اعتمادًا شبه مطلق على مداخيل المحروقات، مما يجعل السياسة النقدية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وهذا الاعتماد يحد من قدرة السلطات النقدية على التحكم في التضخم والنمو الاقتصادي.

.2التضخم المستورد :تتأثر معدلات التضخم في الجزائر بالتغيرات في الأسعار العالمية، خاصة في ظل الانفتاح التجاري. هذا يجعل من الصعب على السياسة النقدية السيطرة على التضخم دون التأثير على النمو الاقتصادي.

.-أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري: الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات، مما يجعله عرضة للتضخم المستورد. وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع الأسعار العالمية يؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار في الجزائر. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أن التضخم المحلي في الجزائر يتأثر بالأسعار العالمية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الشركاء التجاريين إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على التضخم المحلي.

. استراتيجيات مواجهة التضخم المستورد:

-تنويع الاقتصاد :تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير القطاعات غير النفطية.

-استقرار سعر الصرف :اتخاذ سياسات نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار قيمة الدينار الجزائري للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف.

-تطوير السياسات التجارية :تطبيق سياسات تجارية تحفز الإنتاج المحلي وتقلل من الاعتماد على السلع المستوردة.

من خلال هذه الاستراتيجيات يمكن للجزائر تقليل تأثير التضخم المستورد و تعزيز استقرار اقتصادها.

3.تحديات استهداف التضخم :هو إطار للسياسة النقدية يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار عبر تحقيق معدل تضخم محدد كهدف رئيسي. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد أثبت نجاحه في بعض الدول، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة في الجزائر.

ومن أبرز هذه التحديات:

1.3.ضعف استقلالية البنك المركزي

-التحدي :البنك المركزي الجزائري يعاني من محدودية الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، مما يجعل من الصع تبني سياسات نقدية تهدف إلى استهداف التضخم دون تدخل سياسي.

-الأثر :يؤدي هذا إلى تضارب الأولويات بين استقرار الأسعار وأهداف أخرى مثل تحفيز النمو أو دعم تدويل عجز الموازنة.

2.3.عدم مرونة الأسواق المالية

-التحدي :الأسواق المالية في الجزائر غير متطورة بالقدر الكافي لتوفير أدوات ديناميكية تساعد في ضبط التضخم.

-الأثر :يحد هذا من قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية بفعالية.

3.3.هيمنة الاقتصاد غير الرسمي

-التحدي :يُشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبةكبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر.

-الأثر :يُصعّ قياس وتوقع معدلات التضخم الحقيقية، مما يضعف فعالية أدوات استهداف التضخم.

4.3.نقص البيانات الاقتصادية الموثوقة

–التحدي :يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف نظام الإحصاءات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الدقيقة حول معدلات التضخم.

–الأثر :يُعيق هذا توفير مؤشرات دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات نقدية مناسبة.

3.التغيرات في الإطار القانوني :شهدت السياسة النقدية في الجزائر تعديلات قانونية متعددة، مما أثر على استقرار وفعالية هذه السياسة. عدم تطبيق بعض التدابير القانونية المقترحة قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

4.التنسيق بين السياسات الاقتصادية :يعد التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الدالية والاقتصادية الأخرى ضروًريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي غياب هذا التنسيق قد يؤدي إلى تضارب في الأهداف والإجراءات، مما يضعف فعالية السياسة النقدية.

الأستاذة: ش/ن

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الثالث لمقياس الهندسة المالية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الجزء الأول : 10 نقاط (كل جواب 02 نقطة)

1. **الهندسة المالية هي تلك الفلسفة التي تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الميزانية، فهي عبارة عن تصميم وتطوير وتنفيذ للأدوات والآليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى تطوير أدوات و أفكار قديمة لخدمة أهداف مؤسسات الأعمال، وذلك لصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.**
2. من خلال المراجحة حيث تعد من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان الحصول عليها وذلك بسبب عدم التوازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلع ذات السعر المنخفض في السوق ثم بيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلع مرتفعة الثمن وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين، وهذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة وانخفاض الأسعار المرتفعة وتهدف الهندسة المالية من خلال المراجحة إلى ابتكار فرص خالية من المخاطر في ظل سوق يتميز بعدم الكفاءة
3. إن الشراء الهامشي هو منتج من منتجات الهندسة المالية، ويقصد به قيام الصفقة نقدا من أمواله الخاصة، والباقي بقرض يحصل عليه من العميل بتمويل جزء من السمسار، الذي ربما يقترضه بدوره من البنوك التجارية، ويمثل المبلغ النقدي المدفوع الهامش المبدئي للصفقة، والذي يمثل غطاء لحماية المقرض، والشراء الهامشي على هذا النحو يعد بديل أفضل من الممارسات التقليدية التي كانت سائدة من قبل، والتي كانت تتمثل في الاقتراض بضمان الأوراق المالية المشتراة .فالشراء الهامشي يتيح الفرصة للمستثمر أن يغتنم فرصة ملاءة سعر الورقة المالية، وذلك بشراء كمية منها تزيد عن موارده الذاتية، ويحدث هذا بفضل القرض الذي يحصل عليه المستثمر تدعيما لموارده المالية، وذلك بدلا من استخدام الموارد الذاتية لشراء قدر أقل من الأسهم المعنية، ثم الحصول على قرض بضمانها في وقت لاحق، واستخدام حصيلته في شراء المزيد منها.
4. المشتقات المالية هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، ويطلق عليها هذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات، وتعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات"، كما يمكن تحديد مفهوم الأدوات المشتقة بأنها "عبارة عن عقود مالية تتعلق بعمليات خارج الميزانية خاصة بالنسبة للبنوك، وتتحد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الأصول أو الأدوات او المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.
5. بيع السلم :يعرف على أنه: "عقد يقوم على مبادلة عضوين، أولهما حاضر هو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه ."فالسلم هو بيع يتأخر فيه قبض السلع أو البضاعة ويتعجل فيه سداد الثمن، وهو بذلك يعكس البيع بالثمن الآجل، ويكن القول أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه على البائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة معينة مضبوطة بمواصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن.

الجزء الثاني: 05 نقاط

الحل: S هي السعر السوقي في المستقبل و K سعر التنفيذ والنتائج كمايلي:

S	K	$P_{Long} = S - K$	$P_{Short} = K - S$
600	400	200	-200
500	400	100	-100
400	400	0	0
300	400	-100	100
200	400	-200	200

يمكن تحليل النتائج بالاستعانة بما جاء في المحاضرات.

الجزء الثالث: 05 نقاط

مباشرة يمكنه اللجوء إلى أسواق العملات الاجنبية وإبرام عقد أجل لمد 6 أشهر وبقيمة واحد مليون دولار. فتكون عملية التسديد بعد 6 أشهر موافقة تماما لعملية التسديد في العقد الأول للسلعة.

إذا انخفض سعر الأورو يمكنه تحقيق أرباح لكنه سوف يخسرها في العقد الثاني لعملات، وإذا ارتفع سعر الأورو سوف يتكبد خسائر في العقد الأول لكن يمكنه تحقيق نفس القيمة في شكل أرباح في عقد العملات وبالتالي هو قام بتثبيت خطر تقلبات أسعار الصرف.

قيمة الخسائر التي تجنبها هي فارق سعر الصرف بين الأورو والدولار وهي: قيمة العقد بالدولار أثناء إبرامه هو 1400000 دولار وأذا ارتفع سعر الأورو يصبح 1600000 دولار، أي أنه تجنب خسارة فارق السعر وهي 200000 دولار.

الحل النموذجي لمقياس التكنولوجيا المالية – دورة عادية-

سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

الجواب الأول: التفاعلية، المرونة، التنوع في عرض المحتوى، التواصل، تخفيض التكاليف، تنظيم وتنسيق التطوير التكنولوجي.

الجواب الثاني: تعزيز عمليات الابتكار المباشر، زيادة القدرة التنافسية، تعزيز الشمول المالي، تحقيق الكفاءة للقطاع المصرفي.

الجواب الثالث: تسريب كلمات السر، الفيروسات وبرامج التجسس، الاستدراج، سرقة الهوية.

الجواب الرابع: التمويل الجماعي القائم على التبرع، التمويل الجماعي القائم على التبرع نظير مكافأة، الإقراض الجماعي، الاستثمار الرأسمالي أي التمويل الجماعي للاسهم، التمويل الجماعي مقابل الإتاوات.

الجواب الخامس:Investpropert .id، Ethis، Boost Kapital، ATA plus، MyFinB، Wakalah Invoice

الجواب السادس: خصوصية البيانات واتخاذ القرارات المتحيزة، جودة البيانات ومتطلبات المسؤولية لنشر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، الشفافية المحدودة، الخبرة الفنية، المخاطر الأمنية، القضايا القانونية والأخلاقية.

الجمـهـــــورية الجـــزائرية الديمقـــراطيـــــــة الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي ومالي

مقياس : التدقيق البنكي (التصحيح النموذجي) السنة الثانية ماستر 2025/2024

الجواب الأول : عرف مـــا يلي (06ن)

التدقيق البنكي :

لغة : الاستماع والمرادف الأكثر مدلولا هو الإصغاء والتدقيق باللغة الفرنسية والانجليزية Audit

أما المدقق بالفرنسية : Auditeur والانجليزية Auditor

حسب المحاسبين الأمريكين AAA فان التدقيق هو عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقديمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة ، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك .

الرقابة الداخلية :

تشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لم هو مدون في الدفاتر والسجلات وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع ،ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة .

لجنة المكافآت :

هي لجنة مجلس الإدارة متخصصة يتم تعيينها من طرف مجلس الإدارة تقوم بتحديد رواتب المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة بما في ذلك الرئيس التنفيذي والقيادة العليا .

الجواب الثاني: ما هو الفـــرق بين (06ن)

محافظ الحسابات : هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريع المعمول به (مشروعيته)

الخبير المحاسبي : هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته فحص وتقويم وتنظيم وتحليل محاسبة الشركات والهيئات في الحالة التي يسمح بها القانون.

المحاسب المعتمد : هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته فتح وضبط ومسك محاسبة وحسابات التجار والشركات والهيئات التي تطلب خدماته.

الجواب الثالث: قـــارن بين (04ن)

المدقق الداخلي :يقوم بالتحقق من أنظمة المراقبة الداخلية و التحقق من سلامتها وهو جزء من المؤسسة التي تقوم بتحديد أهدافه .

المدقق الخارجي: من خارج المؤسسة ولكنه مكلف منها عن طريق التعاقد يوظف للتأكد من صحة وسلامة عمل المدقق الداخلي .

الجواب الرابع: أذكر مهـــام محـــافظ الحسابـــات دون شرح (04ن)

- فحص امتثال المؤسسة لأحكام القوانين التشريعية والتنظيمية ؛
- دراسة وتقييم الرقابة الداخلية من خلال : طريقة تنظيم المعلومات والتوثيق ، المستخدمين ؛
- فحص الحسابات (أصول غير جارية) التثبيتات المالية (سندات المساهمة ، القروض، الأصول الجارية ، المخزونات ، الأموال الخاصة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الثالث للسنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي ومالي

السنة الجامعية2024-2025

اسم الطالب:..... **اللقب :**.....

رقم الفوج ضروري :.....

الجواب الاول : - تعتبر المضاربة إحدى الأدوات التي يستخدمها المصرف الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات، - عرف المضاربة المشتركة أو الجماعية ,و ماهي اطر افها مع الشرح ؟

الجواب 5ن

- **تعريف المضاربة المشتركة:** المضاربة التي تستخدمها المصارف الإسلامية المعاصرة هي مضاربة مشتركة وليست مضاربة فردية، والمضاربة المشتركة لا تقتصر على التجارة فحسب وإنما تشمل كافة المشروعات، وهي قائمة على أساس أن يعرض المصرف الإسلامي بصفته مضاربا، على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم من جهة، وأن يعرض بصفته رب المال أو وكيل عن أصحاب الأموال، على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال لديهم، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، وتقع الخسارة على أصحاب الأموال فقط، وعليه فالمضاربة المشتركة تتكون من ثلاثة أطراف بدلا من طرفين في المضاربة التقليدية.

- أطراف المضاربة المشتركة: تقوم المضاربة المشتركة على العلاقات الجماعية متعددة الأطراف كما سبق الأمر الذي يسمح باتساع دائرة نشاطها ومعاملاتها ، ويمكن التمييز في المضاربة المشتركة بين ثلاثة أطراف:

1. المودعين (أصحاب رأس المال):ويقومون بإيداعه في المصرف في شكل ودائع استثمارية أو من خلال شراء صكوك مضاربة
2. المستثمرون: ويمثلون في مجموعتهم المضارب بمجموع مال المضاربة، وهم أصحاب المشروعات الذين يستثمرون أموال الودائع دون أن تربطهم علاقة مباشرة مع المودعين.
3. المصرف: بوصفه مضارباً وسيطاً بين الطرفين ووكيلاً عن صاحب المال، ويقوم بدور مزدوج حيث إنه مضارب في علاقته مع أصحاب الودائع ورب المال، في علاقته مع المستثمرين. كما يمكن اعتبار أن المودعين في مجموعتهم لرب المال، والمصرف هو المضارب مضاربة مطلقة، أي يكون له حق توكيل غيره في استثمار أموال المودعين، وعلي هذا النمط يقوم المصرف بتقديم المال لأصحاب المشروعات، موجها كل ما لديه من فطنه ودراية مالية وخبرة تسويقية في اختبار المشروعات والقائمين فيها لانه أمين على هذا المال.

الجواب الثاني : 5ن

- **على كل طالب الاجابة على سؤال واحد, و الذي يرتبط ببحثه في الاعمال الموجهة ؟**

1	**اذكر اهم مبادىء التمويل الاسلامي واهم مؤسساته**
2	**عرف السوق النقدية الاسلامية واذكر اهم اهدافها**
3	**عرف السوق المالية الاسلامية واذكر اهم اهدافها**
4	**عرف مؤسسات التامين التكافلي واذكر اهم انواعها**
5	**عرف صناديق الاستثمار الاسلامية واذكر اهم انواعها**
6	**عرف الاوقاف واذكر دورها التمويلي**

7	عرف الاستقرار المالي وبين علاقته بالتمويل الاسلامي

الجواب:- رقم السؤال اختيار رقم السؤال

- الاجابة تكون باسلوب الطالب وفق ماقدمه في بحثه وعليه تحدد الاجابة الصحيحة على دقة و صحة اسلوب الطالب في تقديمه للشرح .

الجواب الثالث : عرف المصطلحات التالية :10ن

-تعريف المزارعة: لغة: المزارعة مأخوذة من الزرع، وهو ما استنبت بالبذر تسمية بالمصدر، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها , اصطلاحا: عرفت المزارعة شرعا على أنها عقد على الزرع ببعض الخارج، وعرفها المالكية بأنها الشركة في الزرع، وعرفها الحنابلة بأنها دفع الأرض لمن يزرعها، أو يعمل عليها، والزرع بينهما، وتسمى أيضا المخابرة (من الخبار: وهي الأرض اللينة)، والمحاقلة ويسمها أهل العراق القراح. وتعرف أيضا على أنها عقد بين شخصين أو أكثر على استثمار الأرض بالزراعة، على أن يكون الناتج منهامشتركا بينهما حسب الاتفاق

تعريف ربا القروض: ويعرف بربا النسيئة أوربا الجاهلية، ويعرف على أنه القرض بفائدة مشروطة عند الاقتراض أوعند حلول موعد السداد، أو هو الزيادة المشروطة على رأس المال في مقابل التأخر وهو الربا المحرم بالقرآن أو الربا الحقيقي المحرم لذاته، أو الأصلي، أو الجلي المحرم تحريم مقاصد، وهو مثل الفوائد المركبة التي تأخذها جميع البنوك الربوية في عصرنا هذا، ومثل ما يفعله الكثير من التجار في البيع بالتقسيط حيث يأخذون زيادة من المشتري عند تأجيل دفع الأقساط عن موعدها.

-تعريف الاكتناز: يعرف الاكتناز بأنه حبس الثروة عن التداول وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، والاكتناز فقهيا هو منع الزكاة.

-تعريف المشاركة: لغة: المشاركة أو الشركة هي الاختلاط، أي خلط ملكية، أو النصيبين أو المالين فيما بينهما . اصطلاحا: المشاركة تعني اشتراك شخصين (طرفين)، أو أكثر في القيام بمشروع معين، من خلال مساهمة كل منهم فيه سواء برأس المال أو العمل، وتقاسم ما ينجم عن نشاطه من ربح أو خسارة، وتعرف أيضا على أنها صيغة يتم بموجبها تجميع الفوائض المالية للأفراد والمؤسسات من أجل تكوين رساميل صغيرة أو متوسطة، أوكبيرة تمثِّل قوة اقتصادية معتبرة تساهم في تكوين الاستثمارات الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة وتجديدها ومن أركان الشركة العقد بينهم ليدل على انعقاد الشركة ودفع المال وممارسة العمل، وتعرف كذلك على أنها " عقد بين اثنين أو أكثرعلى أن يكون الأصل رأس المال، والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه

-تعريف المساقاة : عقد المساقاة عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها, وتعرف أيضا على أنها معاقدة على دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما، أو هي عبارة على العمل ببعض الخارج، وبعبارة أخرى: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره، وهي عند الشافعية: أن يعامل غيره على النخل أو الشجر عنب فقط، على أن الثمرة لهما.

مقياس : تشريعات مالية وبنكية في الجزائر إمتحان السداسي الثالث.	**المستوى: السنة الثانية ماستر**
تخصص:اقتصاد نقدي مالي المدة: ساعة ونصف	**التاريخ: 2024/01/14**

اهم العناصر التي يجب ان تتضمنها الاجابة

السؤال الأول (10ن)

أ. شرح المادة 05ن:

- تلقي الاموال من الجمهور يكون في شكل ودائع (يتم ذكر انواع الودائع...)
- عمليات القرض : تقديم قروض بكل انواعها (يتم ذكر اهم هذه الانواع...)
- عمليات الصيرفة الاسلامية: يتم ذكر المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه الصيرفة الاسلامية (ذكر الاطار القانوني لذلك...)
- وسائل الدفع، يذكر نوعا وسائل الدفع (الكلاسيكية والحديثة).
- ادارة هذه الوسائل (اعطاء امثلة على ذلك: اصدار الشيكات ، فتح الحسابات ....).

ب. اهم ماجاء به القانون (القانون النقدي والمصرفي)05ن :

1. تغيير تسمية القانون من قانون النقد والقرض الى القانون النقدي والمصرفي لما لهذا التغيير من دلالة وشمولية.
2. تعزيز استقلالية بنك الجزائر وحوكمته؛
3. توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي؛
4. تعزيز الاطار القانوني للصيرفة الاسلامية؛
5. توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية؛
6. استحداث لجنة الاستقرار المالي؛
7. انشاء اللجنة الوطنية للدفع، ورقمنة النشاط المصرفي.

السؤال الثاني(10ن)

في حالة العجز الموازني قد تلجأ الخزينة العمومية للبنك المركزي طالبة منه تسبيقات، هذه العملية مؤطرة قانونا ضمن قانون النقد والقرض سابقا والقانون النقدي والمصرفي حاليا، وذلك على النحو التالي:

المادة 78 من قانن النقد والقرض لسنة 1990، والتي تنص على مايلي: يمكن للبنك المركزي ان يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة اقصاها 240 يوم، متتالية او غي متتالية للسنة الواحدة،على ان يتم ذلك على اساس تعاقدي و في حد اقصاه 10% من ايرادات السنة الماضية، يجب ان تسدد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.

المادة 45 مكرر من الامر 10/17 (النقد والقرض سابقا): والتي تم بموجبها التمويل غير التقليدي (المدة عدلت الى خمس سنوات ودون تسقيف للمبلغ).

أما بموجب القانون النقدي والمصرفي (09/23) ، فقد اعاد المشرع تقريبا نفس شروط التسبيقات التي كانت معتمدة في قانون النقد والقرض لسنة 1990 ، **المادة 48 منه**. ---------- انتهى.